الحكومة تنفي دخول طائرة سورية مقاتلة

قائممقام القائم لـ(المدى): الحدود تخلو من أي دفاع جوي

تضاربت الانباء حول دخول طائرة سورية مقاتلة الاراضي العراقية في مدينة القائم، فيما نفى قائممقام القائم صحة الخبر مؤكداً ان الطائرة ظلت ضمن الحدود السورية. يأتي ذلك في وقت كشف فيه عضو لجنة الامن والدفاع النيابية حسن جهاد عن ضعف منظومة الدفاع الجوي.

وكان مجلس محافظة الأنبار اكد،الخميس الماضي، أن إحدى المقاتلات السورية اخترقت الأجواء العراقية في مدينة القائم غرب المحافظة، معتبرا أن ذلك يمثل انتهاكا لسيادة البلاد، فيما دعا الولايات المتحدة لحماية أجواء العراق كونه مازال تحت طائلة البند السابع.

□ بغداد/ وائل نعمة

ونفى قائمقام القائم فرحان فتيخان عبور طائرة سورية الى الاراضي العراقية، مشددا على "ان الانباء التي تناقلتها وسائل الاعلام غير دقيقة". موضحا ان "الشريط الحدودي مع سوريا يخلو تماما من وجود اية منظومة دفاع جوي او رادارات تغطي المكان".

فتيخان اكد امس في اتصال مع "المدى" ان "الطائرة كانت تقصف اهدافاً داخل الاراضي السورية وبالتحديد في منطقة البو كمال المتاخمة للحدود".

واوضح فتيخان ان "الاوضاع الامنية في الحدود هادئة تماما لان قواتنا مسيطرة على الشريط الحدودي ولاتوجد اية حوادث امنية"، متابعا "الاشتباكات تحدث داخل الاراضي السورية، وقبل يومين سقطت قذيفة مدفعية نتيجة الاشتباكات على احد المنازل وخلفت اضراراً مادية ولم تؤد الى اصابات بصفوف المدنيين".

وكان مصدر في شرطة محافظة الأنبار افاد، الخميس الماضي، بأن قذيفة مدفعية أطلقت من سوريا سقطت على منزل سكني في قضاء القائم، مضيفا إن "قذيفة مدفع أطلقت من سوريا سقطت على منزل سكني في حي الجمعية غرب قضاء القائم، مما أسفر عن إلحاق أضرار مادية بالمنزل دون حدوث إصابات بشرية".

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "قوة من الشرطة أخلت العائلة التي تسكن المنزل، وبدأت برفع بقايا القذيفة".

يشار الى ان الحكومة نفت مؤخرا اختراق أي طائرة سورية للأجواء العراقية، لافتة إلى أن منظومات الرادار لم تسجل أية خروق.

وقال المتحدث الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "الأجواء لم تخترق من قبل أي طائرة مقاتلة سورية".

وأضاف الدباغ أن "منظومات الرادار لم تسجل أي خروق جوية لأجوائنا على الحدود الغربية".

وكان علي الموسوي المستشار الإعلامي لرئيس الحكومة نفى، الخميس الماضي، اختراق أي طائرة مقاتلة سورية للأجواء العراقية.

بالمقابل اوضح عضو لجنة الامن والدفاع النيابية حسن جهاد بان "العراق يمتلك منظومة دفاع جوي ورادارات ولكن بامكانيات ضعيفة". جهاد اكد يوم امس لـ"المدى" ان " بيانات وزراة الدفاع والحكومة تذكر بان البلاد تملك منظومة دفاع جوي وتغطي كل ارجاء البلاد"، متابعا "كل التشكيلات العسكرية والامنية ليست كاملة وتحتاج الى الكثير من العمل"، مشككا في قدرة البلد على حماية اجوائه بمنظومات دفاعية ضعيفة. وفي هذا السياق، كشف قائد طيران الجيش، اللواء الركن حامد المالكي، عن "عجز الطيران عن حماية الأجواء بعد الانسحاب الأميركي من البلاد، مضيفا في تصريحات صحفية أن سلاح الجو لا يمتلك حاليا إلا طائرات تصوير واستطلاع فقط". يذكر ان اللواء المالكي قائد القوة الجوية كشف في وقت سابق قبل خروج القوات الامريكية من البلاد عن أن القوة الجوية لا تزال حتى اللحظة لا تملك طائرات مقاتلة، مشيراً إلى أن الاعتماد في الفترة القادمة سيكون على طيران الجيش لأداء مهام الحماية الجوية حتى٢٠١٦، إضافة إلى تقديم المساندة للقوات البرية والبحرية فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب داخل البلاد، مطالبا الحكومة والبرلمان بالعمل على عقد صفقات شراء طائرات مقاتلة.

وذكرت وكالة الصحافة الفرنسية نقلا عن مسؤولين أمريكيين رفيعي المستوى أن أول دفعة من الطائرات المقاتلة من طراز أف ١٦ التي اشتراها العراق من المقرر أن يتم استلامها في غضون عامين طبقا لقول مسؤولين عسكريين امريكيين رفضوا الكشف عن هويتهم.

وكانت واشنطن قد وافقت العام في العام الماضي على بيع ٣٦ طائرة من طراز اف ١٦ المقاتلة الى بغداد ضمن صفقة بمليارات الدولارات ترمي الى زيادة قدرات القوة الجوية وتغطية نقطة الضعف في الدفاعات الجوية.

واضاف المسؤولون الأمريكيون ان" العراق سوف يتسلم الدفعة الأولى من هذه الطائرات في ايلول من عام ٢٠١٤ وقال أحد المسؤولين ايضا"أن الولايات المتحدة وافقت على صفقة بقيمة ١٢ مليار دولار لتغطية مبيعات الاسلحة والتدريب"مشيرين الى ان" العراق عبر عن رغبته في شراء رادارات وانظمة دفاع جوي".

وتأتي هذه المساعي في الوقت الذي تعتبر فيه القوات الأمنية قادرة على حماية وحفظ الأمن الداخلي إلا ان المسؤولين العراقيين والأمريكان يعترفون بان البلاد غير قادرة على حماية الاجواء والحدود والمياه الأقليمية لحد الآن.

الفوضى تعمّ بعد مغادرة الأميركان

□ ترجمة المدى

مع استمرار الاضطرابات السياسية تنتهز المجاميع المسلحة الفرصة لتصعيد هجماتها و زعزعة استقرار البلاد. هدفها من ذلك تأجيج التوترات الطائفية و استرجاع معاقلها التي خسرتها. ففي الحادي و العشرين من تموز اعلنت دولة العراق الاسلامية عن حملة جديدة من الهجمات، حيث استهدف المسلحون من خلال عملية " كسر الحواجز " استرجاع المناطق التي خسروها في محاولة لتقويض الحكومة. كان شهر تموز من اكثر الشهور دموية منذ عامين. تزامنت الهجمات مع حلول شهر رمضان، حيث بلغ عدد الوفيات في هذا الشهر ٤١١. عندما بدأ الجهاديون الدخول للبلاد قبل و خلال الاجتياح الاميركي عام ٢٠٠٣، أسسوا لأنفسهم قواعد في المناطق الغربية. لكن قبل ان تقرر الولايات المتحدة ادامة الزخم في ٢٠٠٧ قامت بالتفاوض مع شيوخ العشائر لتشجيعها على مقاتلة القاعدة التي لم تعد تلك العشائر تحتمل تجاوزاتها. هذه الحركة الناشئة – التي اطلق عليها فيما بعد اسم الصحوة – تمكنت من ردع المسلحين والسماح للولايات المتحدة بالتركيز على محاربة العنف في بغداد وما حولها. اليوم و بعد انسحاب القوات الاميركية و مع تدهور الوضع السياسي فان القاعدة تحاول تغيير موازين القوى مرة اخرى. الحملة الاعلانية الاخيرة تلقي ضوءا كبيرا على اسلوب عملها. احد اشرطة الفيديو التي نشرت اواخر حزيران يظهر عمليات عسكرية تخطيطية ضد قوات الامن ورجال الصحوة الذين مازالوا يشكلون عائقا امام المسلحين. فمن خلال ارتداء الزي المدني و حملهم للاسلحة الكاتمة للصوت، يستمر المسلحون باعمال القتل و مهاجمة نقاط التفتيش بشكل مباغت بحيث لا يتسنى للقوات الامنية الوقت الكافي للرد. في احد مقاطع الشريط يشكو طارق الهاشمي بان الاميركان قد تركوا العشائر تواجه المسلحين، و في مقطع اخر يظهر رافع العيساوي و هو يحذر من ان تحل القاعدة محل السياسيين في حالة فشل العملية السياسية – و هو بالضبط ما يريده المسلحون، و اطلق الشريط اسم " الخونة " على بعض السياسيين مثل نائب رئيس الوزراء صالح المطلك و رئيس البرلمان اسامة النجيفي لكونهم انخدعوا و شاركوا في حكومة الوحدة الوطنية لكنهم لا يتمتعون بسلطة حقيقية. الاهم من ذلك ان الشريط يعرض صورة جميلة للقاعدة. فمع قيام المسلحين بقطع الرؤوس و تفجير السيارات بلا رحمة، فانهم يحاولون كسب القلوب و العقول حيث انهم يفاجئون افراد الصحوة بزيارات في منتصف الليالي و بدلا من قتلهم فانهم يحذرونهم ويمنحونهم فرصة للحياة من خلال مطالبتهم بالتوقيع على "اقرار بالندم" بسبب تركهم لتعاليم الاسلام (وهي جريمة عقوبتها الموت).

المسلحون لا يريدون بالضرورة من المقاتلين الوقوف الى جانبهم بل مجرد ترك السلاح و التخلي عن واجباتهم على اساس ان تلك هي فرصتهم الاخيرة و انهم سيقتلون الافراد الذين يخلفون وعودهم. كانت اكبر الهجمات في بغداد هي استهداف مكتب مكافحة الارهاب يوم ٣١ تموز حيث انفجرت سيارتان مفخختان قرب المكتب و دمرت المبنى، و رغم ان القوات الامنية احاطت المبنى بسرعة فان الهجوم يوضح بان المسلحين مازالوا يمتلكون القدرة على ضرب الاماكن الحساسة في العاصمة. شريط اخر يبين مدى تطور عمليات المسلحين حيث يعرض الشريط الجهايين و هم يتدربون بالرصاص الحي في ضوء النهار و يمارسون هجماتهم على الاهداف الامنية. في احدى عملياتهم قاموا بتفجير في مدينة حديثة – في محافظة الانبار – و ينتقلون من نقطة تفتيش الى اخرى و هم يقتلون افراد القوات الامنية. يرتدي مسلحو القاعدة ملابس قوات " الرد السريع" التابعة لوزارة الداخلية و يستقلون عجلات قوات "سوات" الرسمية و هم مسلحون بالاسلحة الثقيلة و يستخدمون نظارات الرؤية الليلية و اجهزة اتصال متطورة. رغم ان المجموعة هي خليط من المسلحين العراقيين و العرب فان مستخدمي اجهزة الاتصال يتحدثون باللهجة العراقية، و يفهمون " اللغة" الامنية المستخدمة في العراق. انهم يتنكرون جيدا بملابس القوات الامنية لدرجة انهم احيانا لا يتعرفون على بعضهم، اذ انهم في احد الحوادث الدرامية راحوا يصرخون على بعضهم و يأمرونهم بالانبطاح دون ان يدركوا انهم من افرادهم، كما تم قتل اثنين منهم بهذا الشكل.

يبدو ان العراق يتعثر كثيرا عندما يتعلق الامر بالمكاسب الامنية التي تحققت خلال السنوات القليلة الماضية، الا ان جهود ردع القاعدة تعتمد كثيرا على الوضع الامني من اجل عدم فسح المجال للمسلحين للقيام بعملياتهم.

■ عن: الغارديان البريطانية

الفضيلة حذّر من "تصورات غير واقعية عن الإمام المهدي"

لجنة الأوقاف: تصريحات الصغير غير موفقة وليست صحيحة

□ بغداد / المدى

وصفت لجنة الاوقاف والشؤون الدينية، الجمعة، تصريحات خطيب جامع براثا جلال الدين الصغير بشأن "مقاتلة الامام المهدي للكرد" أنها "غير موفقة وليست بصحيحة، داعية الكتل السياسية إلى الزام قياداتيها وشخصياتها البارزة بعدم إثارة التفرقة بين مكونات الشعب".

وكان خطيب جامع براثا جلال الدين الصغير قد عدَّ الكرد هم "المارقة" المذكورون في كتب الملاحم والفتن الذين سينتقم منهم الإمام المهدي حال ظهوره.

وقال رئيس اللجنة علي العلاق في حديث لـ"شفق نيوز" إن "تصريحات" جلال الدين الصغير "غير موفقة وليست بصحيحة وجاءت في وقت غير مناسب على الاطلاق خاصة وهناك توجه نحو الاصلاح في البلاد".

وأوضح العلاق أن "من غير الصحيح تطبيق روايات تحتاج الى التمحيص والبحث على واقعنا الحالي وخاصة انها مرتبطة بالغيب، ونحاول ان نفترض لها وجوداً".

وأكد العلاق على ان "المطلوب من الكتل السياسية ان تفرض على قياداتها وشخصياتها البارزة الالتزام بالمصالح العليا للشعب والوحدة الوطنية وعدم اثارة ما يفرق شمل مكونات الشعب".

وحذّرت كتلة الفضيلة النيابية، الاسبوع الماضي، من ترويج تصورات غير واقعية ومقلقة للانسانية عن مشروع الامام المهدي تتنافى مع حقيقته، فيما حمّلت الاشخاص الذين يقومون بذلك مسؤولية نفور الناس من القضية المهدوية.

وكان الصغير قال في محاضرة له إن "أول حرب سيخوضها المهدي ستكون مع الكرد، وانه لن يقاتل كرد سوريا أو كرد إيران وتركيا بل سيقاتل كرد العراق حصراً".

ولوّح المتحدث باسم كتلة التحالف الكردستاني في مجلس النواب بمقاضاة رجل الدين الشيعي جلال الدين الصغير على خلفية محاضرة الاخير المناهضة للكرد، معتبرا ان محاضرته ضد الكرد تصب في باب التحريض والكراهية وبما يتنافى والقوانين النافذة.

ودان اتحاد علماء الدين الاسلامي في كردستان تصريحات جلال الدين الصغير بوصفه الكرد بـ "المارقين"، مطالباً الصغير بالاعتذار للشعب الكردي.

وطالب اتحاد علماء الدين الاسلامي في كردستان المراجع الشيعية بعدم السماح لاشخاص "غير مسؤولين" في تأجيج الصراح السياسي والديني والمذهبي.

وتراجع الصغير عن موقفه بعد اعتراض جهات كثيره على محاضرته، حيث نفى اتهامه للكرد بالسعي للانفصال وانهم سيقاتلون ضد الامام المهدي حال ظهوره.

وذكر بيان للمكتب الاعلامي للشيخ الصغير "أثار حديث الشيخ الصغير عن الحراك الكردي وطلائع الفجر المهدوي عدداً من ردود الفعل عند بعض الأخوة الكرد، وتركزت هذه الإثارات حول موضوعي الانفصال الكردي وموضوع قتال الكرد للإمام المهدي عليه السلام، وقد أضاف لها البعض مجموعة من الأكاذيب والتحميلات أكثر مما تحتمل خصوصاً في جانب الكرد المعارضين للحكم في سوريا".

ونقل البيان عن الصغير القول ان " الحديث لا توجد له أي خلفية سياسية، وهو قراءة لطبيعة ما جاءت به الروايات من دون ان يشار إلى موعد حصول ذلك، فقد تحصل بعد مئات السنين كما أنها قد تحصل في السنوات القريبة، وما حاوله بعض الكتاب ممن يعتبر نفسه محللاً إسلامياً إنما هو اجترار لنبرة طائفية مألوفة في كتابات التكفيريين ونظرائهم، وأن تكون كتابته في موقع له صلته المعروفة مع البعثيين الصداميين يكشف عن طبيعة الخلفية التي ينطلق منها".

البرلمان يستجوب عفتان خلال الأيام المقبلة

النجف تحذّر من ثورة شعبية بسبب الكهرباء

□ متابعة /المدى

عبد الكريم عفتان

عدي عواد

أكد النائب عن كتلة الاحرار عدي عواد ان "جلسة استجواب وزير الكهرباء في البرلمان ستكون ما بعد العيد مباشرة" مشيرا الى ان "احد اعضاء هيئة الرئاسة في مجلس النواب قام بتأخير الاستجواب لاسباب حزبية.فيما حذر عضو مجلس محافظة النجف هاشم الكرعاوي وزير الكهرباء ونائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة بان هناك ثورة شعبية داخلية قد تسفر عن مظاهرات واعتصامات في حال استمرار واقع الكهرباء المتردي في المحافظة.

وقال الكرعاوي في تصريح لـ"الفرات نيوز" امس الجمعة ان" مجلس المحافظة مستمر باجراءات رفع الدعوى القضائية ضد نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني ووزير الكهرباء عبد الكريم عفتان على خلفية تردي الواقع الكهربائي في المحافظة.

واضاف انه" بعدما رفعنا الدعوى القضائية ضد الشهرستاني وعفتان تحسن واقع الكهرباء في المحافظة لمدة عشرة ايام فقط ثم تراجعت الى ماعادت عليه سابقا علما ان محافظة النجف تستلم حصة الكهرباء اقل من جميع المحافظات الاخرى على الرغم من كونها محافظة سياحية حيث تستقبل الاف السياح يوميا وخاصة في المناسبات". وبين الكرعاوي ان" الواقع المتردي للكهرباء في المحافظة سبب ضغطا شعبيا بكافة الاوساط الزراعية والصناعية حيث اثر هذا الموضوع على المعامل والمصانع والزراعة"، مشيرا الى انه" يجب الانتباه الى هذا الموضوع حيث هناك ثورة شعبية داخلية قد تسفر عن مظاهرات واحتجاجات واعتصامات في حال بقاء الحال كما هو عليه".

ويذكر ان مجلس محافظة النجف صوت بالموافقة على رفع دعوى قضائية ضد وزير الكهرباء عبد الكريم عفتان ونائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني على خلفية تردي الواقع الكهربائي في المحافظة.

وتشكو محافظة النجف الاشرف انقطاع التيار الكهربائي لمدة تتراوح من ١٨-٢٠ ساعة في اليوم الواحد حالها كحال بقية المحافظات مما شبب تعطيل اشغال الكثير من المواطنين الذين يعتمدون في اعمالهم بالدرجة الاولى على التيار الكهربائي بالاضافة الى توقف الكثير من المشاريع في المحافظة بسبب الكهرباء.

الى ذلك اكد النائب عن كتلة الاحرار عدي عواد ان "جلسة استجواب وزير الكهرباء في البرلمان ستكون ما بعد العيد مباشرة" مشيرا الى ان "احد اعضاء هيئة الرئاسة في مجلس النواب قام بتأخير الاستجواب لاسباب حزبية".

واشار عواد الى ان "تأخير استجواب وزير الكهرباء متعمد حيث تم رفع الملفات منذ شهر نيسان عام ٢٠١٢ مبيناً ان قضية عقود الكهرباء تخص الوزارات السابقة وليس الوزارة الحالية وهناك ثلاثة اسئلة تخص البصرة سيتم طرحها خلال الاستجواب".

يجب ان يكون مستكملا قانونيا من اللجنة القانونية ومن ثم يحال الى الجهة المستجوبة الا انهم ارادوا ان ينتهي فصل الصيف من اجل ان يكون تأثيره قليلا". وشدد عواد على انه "مستمر ومثابر في جمع الوثائق والمعلومات وان الاستجواب حتى وان كان في فصل الشتاء فسيكون لها تاثير كبير نظرا للوثائق الموجودة". واكد على ان "هناك ٢٧ ملفا يحتوي على مخالفات متنوعة منها ما يتعلق فساد اداري ومالي وتجاوز على الصلاحيات وهيكلية الوزارة واعطاء معلومات غير صحيحة فيما يخص الانتاج والنقل لوسائل الاعلام وهناك وثائق تشير الى ان هناك توجيه للمديرين العامين ان يزورون الارقام لكي تنشر في وسائل الاعلام وهناك ملفات كثيرة لم تقدم ونحتفظ بها وسيتم تقديمها بملحق".